المبحث الأول : البنك المركزي ، المفهوم والنشأة والخصائص:

Central Bank , Concept , Organization , and Specification

أولاً – مفهوم البنك المركزي تعريف

(Central Bank consept)

هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في د ، ويقع على عاتقها مسؤولية اصدار العملة ومراقبة الجهاز صرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على ستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل قتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي.

ثانياً – نشأة البنك المركزي :

Central Bank Organization

أن الجذور التاريخية للصيرفة المركزية تمتد إلى ما قبل منتصف رن السابع عشر ، عندما لوحظ انه في العديد من البلدان ، اخذ احد صارف يتولى تدريجياً مهمة اصدار الاوراق النقدية ، والقيام بدور كيل المالي والصيرفي للحكومة ، بعد أن كان حق اصدارها متروكاً ل المصارف ، وعلى هذا الاساس يسمى هذا المصرف في البداية بنك صدار (*Bank of Issue*) أو البنك الوطني (*National Bank*) ونجم عن

الاصدار في يد بنك واحد ، أن اصبحت مسألة تنظيم اصدار العملة، ان تحويلها إلى ذهب أو فضة أو الاثنين معا اهم وظائفه الاساسية ، ور الوقت وكنتيجة لتطور العمل المصرفي توسعت وظائفه اضه لتتناول تنظيم الاصدار والاشراف على الائتمان على حد .

مكن القول في هذا الصدد أن البنك السويدي المعروف باسم (Riks B) (الذي انشيء عام١٦٥٦ وبنك انكلترا (Bank of Engla عام ١٦٩٤ يعدان من اوائل بنوك الاصدار في العالم كما يرجع ا الفضل في تطوير فن الصيرفة المركزية (The Art of Central Banki ثم بعد ذلك انشاء بنك فرنسا عام ١ وبنك هولندا ١٨١٤ ، والبنك الوطني النمساوي ١٨١٧ والبنك ي البلجيكي ١٨٥٠ ، وبنك روسيا ١٨٦٠ وبنك المانيا ١٨٧٥ ، اليابان ١٨٨٢ .

ن الملاحظ ان بنوك الاصدار في صورتها الاولى كانت بنوكا ة خاصة ، ثم منحتها الحكومات امتيازا لاحتكار العملة مع حقها في اف عليها وسيرها طبقا لقواعد مرسومة كما حدث في هولندا عام ١ ، والنمسا عام ١٨١٧ ، وانكلترا ١٨٤٤ ، وفرنسا ١٨٤٨ ، يا ١٨٦٠ واسبانيا ١٨٧٣ ، واليابان ١٨٨٢ والسويد ١٨٩٧ ، وقد ل عن هذا الامتياز ان تميزت بنوك الاصدار عن غيرها من البنوك ى ، وبمرور الزمن وبعد ان كسبت بنوك الاصدار احترام البنوك ى وشاع استعمال الاوراق النقدية من قبلها وتوليها الوكيل المالي ، توسعت اختصاصاتها لتشمل ليس الاصدار فقط بل ايضا ظة على احتياطيات البلد من الذهب كما وجدت المصارف التجارية المناسب لها ان تحتفظ لدى بنك الاصدار بحساب خاص تودع فيه

صدتها النقدية (احتياطاتها النقدية) لتسوية حساباتها ، وبذلك اصبح
ك الاصدار يقوم بوظيفة الامين أو الحارس (*Custodian*) لأحتياطيات
صارف التجارية ، ومن هذه الوظيفة تفرعت وظائف اخرى اهمها
تباره كملجأ أو كمقرض اخير (*Lender of Last Resort*) تلجأ اليه
صارف التجارية للتزويد بالسيولة كلما كانت هنالك ضرورة لذلك وفي
اية القرن التاسع عشر أُنشئت العديد من بنوك الاصدار في بلدان العالم
ل البرتغال ورومانيا وبلغاريا وتركيا والعراق ومصر والجزائر ،
ميع هذه البنوك ، احتكرت الاصدار منذ انشائها والسبب في منح
ياز اصدار الاوراق النقدية الى بنك واحد ان توحيد الاصدار يسهل
راف الدولة عليه ويزيل حالة الافراط في الاصدار التي تنشأ عن
دية جهة الاصدار .

ثالثا: خصائص البنوك المركزية
Central Bank Specification

يمكن تحديد اهم الخصائص التي تتميز بها البنوك المركزية وكما
ي:

- تعد البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة ، فالدولة هي التي تتولى ادارتها والاشراف عليها من خلال القوانين التي تقرها والتي تحدد بموجبها اغراضها وواجباتها ، وما دامت هذه البنوك تعد احدى اجهزة الحكومة فان قراراتها يجب ان تكون متناسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد .
- يعد البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية التي تدير النظام النقدي وتشرف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم في

عرض النقد المالي بما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية والخارجية للنقد الوطني وتعزيز الانتاج والاستخدام وتحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية للبلد . كما ان البنك المركزي يمتلك من الادوات التي تمكنه من فرض سيطرته على المصارف التجارية وجعلها تستجيب للسياسة النقدية التي ترغب بتنفيذها .

- تمثل البنوك المركزية مؤسسات لا تعمل من اجل تعظيم الربح وانما وجدت بهدف تحقيق الصالح العام للدولة .
- تركز البنوك المركزية جل اعمالها مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الاخرى ونادرا ما تتعامل مع الافراد كما هو الحال بالنسبة للبنك الوطني البلجيكي وبنك ايطاليا .
- يمثل البنك المركزي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تحتكر اصدار العملة .
- يوجد في كل بلد بنك مركزي واحد باستثناء الولايات المتحدة الامريكية ، حيث يوجد فيها (١٢) مؤسسة للاصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية مركزية ممثلة بمجلس الاحتياط الفدرالي (*Federal Reserve Board*) الذي يحدد السياسة النقدية للبلد ، والتي تلتزم بتنفيذها جميع بنوك الاصدار.

المبحث الثاني : وظائف البنك المركزي

Central Bank Functions

تتلخص وظائف البنك المركزي الى أربع وظائف رئيسية هي كما يأتي:

اولاً : وظيفة الاصدار النقدي
(Monetary Issue)

يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة من قبل الحكومة بحق اصدار العملة الوطنية المتداولة ، وهذه المهمة أو الوظيفة تقتصر عليه دون غيره من المؤسسات المالية والمصرفية الاخرى . وتعد هذه الوظيفة من اولى الوظائف التي تكفل بها البنك المركزي ، وارتبطت بمبررات تأسيسه بوصفه بنكاً للاصدار من الناحية التاريخية تمييزاً له عن بقية المصارف والمؤسسات المالية الاخرى التي تزاول العمل المصرفي الائتماني .

وتخضع البنوك كما كان في السابق لقيود قانونية وتشريعية تحدد وتنظم قدراته وإمكانياته في اصدار العملة، وهذه القيود المفروضة على حرية البنوك المركزية في الاصدار النقدي ترتبط اساسا بـ (مكونات غطاء العملة) من حيث نوعية وحجم أو مقدار هذه المكونات فعندما كانت النظم النقدية تستند على قاعدة الذهب ، كانت التشريعات الحكومية تلزم البنوك المركزية بالاحتفاظ برصيد ذهبي يتناسب وكمية الاصدار من العملة بهدف مواجهة طلبات تحويل العملة الى ما يساويها أو ما يعادلها من الذهب بحسب شروط قاعدة الذهب النافذة آنذاك .

وعندما تم التخلي عن قاعدة الذهب والتحول الى قاعدة النقود الورقية الالزامية ، اصبح غطاء العملة لا يقتصر في مكوناته على الذهب لوحده، وانما اصبح الغطاء الفعلي للعملة الوطنية مرتبطاً ومتحددا اساسا بدرجة تطور وتنوع النشاط الاقتصادي والقدرة الانتاجية للبلد ، والتي تنعكس في ميزان مدفوعاته واصبح غطاء العملة في ظل قاعدة النقود الورقية الالزامية السائدة الان ، متنوعا من حيث الاموال المكونة له منها:

سندات الحكومية والاوراق التجارية وانواع من العملات الدولية الرئيسية
ضلا عن نسبة معينة من الرصيد الذهبي .

ومن الضروري الاشارة هنا ، ان عملية الاصدار النقدي من قبل البنك
مركزي يجب ان تراعي الاهداف الاقتصادية العامة التي تسعى الدولة
لى تحقيقها وفي مقدمة هذه الاهداف تحقيق قدر مناسب ومقبول من
لاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي كاهداف اساسية تسعى اليها السياسة
نقدية مما يعني في الوقت ذاته تجنب الضغوط التضخمية من جهة
توفير قدر مناسب من الرواج الاقتصادي من جهة اخرى .

ثانيا: وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي
(Surveillance on Bank Credit)

يعتمد البنك المركزي في تطبيقه لهذه الوظيفة على مجموعة من
لاجراءات والتدابير الهادفة الى تنظيم نشاط الجهاز المصرفي ، وتوجيهه
وجهة المناسبة والسليمة عن طريق فرض رقابته على عمليات الاقراض
الاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم أو كمية وسائل الدفع
متاحة في المجتمع واجمالي السيولة المحلية في البلد بهدف تحقيق
لاستقرار النقدي والذي ينعكس في المحافظة على قيمة العملة الوطنية
اخليا وخارجيا وهذا الاستقرار يمثل هدفا اساسيا يسعى اليه البنك
مركزي أو السلطة النقدية .

ان وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي تتحقق من خلال استخدام
نك المركزي مجموعة من الادوات والوسائل وهي في الوقت ذاته
وات السياسة النقدية ، ويكون الغرض من استخدام هذه الادوات ،
أثير في كمية و نوعية الائتمان المصرفي أو بمعنى اخر التأثير في

حجم واتجاه الائتمان المقدم الى القطاعات الاقتصادية المختلفة على اساس، ان هذا التأثير سيترك اثره في عرض النقد ، خاصة وان المصارف التجارية لها دور مهم في تكوين مقدار عرض النقد ، لما لها من قدرة على التوسع أو الانكماش في منح وقبول القروض الائتمانية ، وهذا التأثير في مكونات وحجم عرض النقد يترك اثاره على المستوى العام للاسعار ثم في النهاية يترك آثاره على قيمة العملة الوطنية التي يسعى البنك المركزي الى تحقيق الاستقرار النسبي في قيمتها ليسهم في الوقت ذاته في تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي .

ثالثاً : وظيفة البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي

(Central Bank Government Bank)

مارست البنوك المركزية مسؤولية كونها بنك الحكومة ومستشارها المالي منذ حصولها على امتياز حق اصدار العملة الوطنية واخذت الحكومات تحتفظ بحساباتها لدى بنوكها المركزية ، وتقوم الاخيرة بتنظيم مدفوعاتها وتقديم السلف والقروض قصيرة الآجل ، اثناء العجز الموسمي او المؤقت الذي يطرأ على الميزانيات السنوية ، وعند الحاجة الى القروض الاستثنائية كما تقوم البنوك المركزية باصدار القروض الحكومية العامة (اصدار السندات) ، وتولي خدماتها ، فضلا عن قيام البنك المركزي بالرقابة على الصرف الاجنبي وادارة الاحتياطيات المالية الحكومية وتنظيمها وتقديم المشورة عند عقد القروض الحكومية الداخلية منها والخارجية ، لهذا فهو يمارس وظيفة بنك الحكومة ووكيلها ومستشارها المالي .

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد المهام التي يتولاها البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة ومستشارها المالي كما يأتي :

١- توفير العملة الوطنية بالكميات المناسبة للحكومة بهدف تمكينها من تمويل انفاقاتها الجارية والاستثمارية .

٢- منح القروض قصيرة الاجل للحكومة لتمكينها من مواجهة العجز في ميزانيتها خاصة في الفترات التي تزداد فيها النفقات الحكومية مقابل تأخر جباية بعض الايرادات الحكومية (الرسوم الضرائب) ، على ان تعيد الحكومة هذه المبالغ المقترضة في آجالها المحددة.

٣- تقديم القروض متوسطة وطويلة الاجل الى الحكومة عن طريق اصدار السندات الحكومية ،وتولي مهمة ادارة هذه القروض من خلال قيام البنك المركزي كمستثمر في السندات الحكومية ، أي مشترٍ لها .

٤- منح القروض للمؤسسات والهيئات الحكومية من اجل تمكينها من تمويل نفقاتها الانتاجية وخاصة في فترات الازمات الاقتصادية .

٥- ادارة الدين الحكومي العام الداخلي والخارجي نيابة عن الحكومة ، ويتمثل الدين الداخلي في حوالات الخزينة والسندات الحكومية وتتم هذه الخدمة من خلال قيام البنك المركزي ببيع هذه الادوات في الاسواق النقدية والاسواق المالية ، ووفق ضوابط وشروط محددة تكون في مقدمتها مدى استيعاب هذه الاسواق لحجم القروض الحكومية.

اما ادارة البنك المركزي للدين الخارجي أي تسوية ديون الحكومة مع الاطراف الدولية سواء اكانت دولاً ام هيئات من خلال تحمل اعباء خدمة هذه الديون (أي سداد اقساط الدين مع الفوائد المترتبة عليه) نيابة عن الحكومة وبدون اية عمولة .

٦- ادارة الاحتياطيات النقدية والمالية الحكومية اذ يتولى البنك المركزي ادارة ورقابة كافة الموجودات الحكومية من ذهب وعملات دولية

وتسوية المبادلات الخارجية على اساس أسعار الصرف المحددة بين العملة الوطنية والعملات الدولية .

٧- تقديم المشورة المالية والمصرفية للحكومة وابداء الرأي حول الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة في مجالات السياسات الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها السياستان النقدية والمالية .

رابعاً: وظيفة البنك المركزي بنك البنوك والملجأ الاخير للاقراض

(Central Bank Lender of Last resort)

يتمتع البنك المركزي بمنزلة بنك البنوك من خلال قيامه بتقديم القروض والتسهيلات المصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي وللحكومة ايضا خاصة في اثناء الازمات الاقتصادية ، وعند اقتضاء الحاجة الى مثل هذه القروض بصفته المقرض الاخير للجهاز المصرفي ، أو كما جرت العادة على تسميته بـ (الملجأ الاخير للاقراض) *(The Lender of Last Resort)* كما ان الحكومة وبقية المصارف تعتمد عليه في الاحتفاظ بأرصدتها واحتياطياتها النقدية لديه ، فضلا عن تكليفه بتسوية الحسابات المختلفة بين الجهاز المصرفي عن طريق اسلوب (المقاصة).

- وصفة البنك المركزي كمجمع لاحتياطات المصارف الاعضاء

ففيما يتعلق بكونه مجمع لأحتياطيات المصارف ، فيلاحظ بانه قد تولى هذه المهمة تاريخيا عندما كانت عوامل اليسر والملاءمة تحفز المصارف التجارية على ايداع فائض احتياطياتها النقدية لدى بنك الاصدار (البنك المركزي فيما بعد) ، وبصفة خاصة عندما كان يتولى مهمة تسوية الحسابات فيما بين اطراف الجهاز المصرفي ، ولقد ترتب على ايداع الاحتياطيات النقدية الفائضة عن حاجة المصارف لدى البنك المركزي تجميع هذه الارصدة في مجمع واحد (البنك المركزي) ووضعها تحت

تصرف المصارف بمجموعها بهدف سد حاجة كل واحد منها من الارصدة النقدية وبحسب تقدير البنك المركزي لهذه الحاجة على ان لا تتعارض تلبيته لهذه الحاجات مع اهداف وظيفته السابقة الذكر كرقيب على الائتمان المصرفي .

ان تجميع هذه الاحتياطيات لدى البنك المركزي تؤمن سيولة الجهاز المصرفي من خلال تحويل الفائض الى وحدات العجز ، ولقد تحول الامر فيما بعد الى قيام المصارف التجارية بحكم القانون أو الاعراف المصرفية السائدة الى ايداع نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي والمعروفة بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني (*Required legal Reserve*) وقد اصبحت هذه النسبة اداة من ادوات البنك المركزي في فرض رقابته المصرفية والائتمانية على نشاط المصارف التجارية .

اما عن مهمته الاخرى كمقرض اخير للجهاز المصرفي و الائتماني من خلال تقديمه للقروض والتسهيلات المصرفية التجارية التي تتطلب منه ذلك ، سواء كانت تلبيته لحاجتها عن طريق تقديم القروض المباشرة أو غير المباشرة ، مثل اعادة خصم الاوراق المالية المقدمة اليه من قبل هذه المصارف، أو قيامه بعمليات السوق المفتوحة ، بهدف المحافظة على سيولة النظام الائتماني أو الجهاز المصرفي ، كما قد يذهب البنك المركزي في تحقيق ذلك الى التعامل مباشرة مع الافراد والمشروعات .

اما عن اسلوب (المقاصة) الذي يقوم به البنك المركزي ، فهو يعني تسوية حسابات المصارف بواسطة القيود الدفترية ، بعد تصفية الصكوك المسحوبة على كل مصرف من هذه المصارف ، مع قيمة الصكوك الصادرة لصالحه على المصارف الاخرى ، بحيث يظهر في نهاية عملية المقاصة صافي رصيد كل مصرف بالمبلغ الدائن أو المدين الى بقية المصارف الاخرى ، وان اجراءات المقاصة التي تتم في غرفة المقاصة (*Clearing House*) داخل البنك المركزي تساعد على تسوية